

الأمم المتحدة



العامة

الجمعية

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة ٢

المعقدة يوم الخميس

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس: السيد فيلشيز آشر (نيكاراغوا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

.../..

Distr. GENERAL
A/C.5/50/SR.6
6 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of
the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥١٠

البند ١٢٠ من جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

١ - السيد مونيز (إسبانيا): قال، متتحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والجمهورية التشيكية ولитوانيا، إن تقرير لجنة الاشتراكات (A/50/11) مهم بوجه خاص لأنه يطرق مسائل متعلقة بالمنهجية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمعايير المتعلقة بأالية التمويل للأمم المتحدة في المستقبل، وذلك رغم أنه لن يتم في الدورة الحالية تحديد جدول للأنصبة المقررة. وأضاف أن التقرير أعد استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٤٨ جيم و ١٩٤٩ ألف الذين ذكر فيما أن لجنة الاشتراكات ينبغي أن تضع في الاعتبار تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع. لاحظ أن تقرير لجنة الاشتراكات لم يطرق جميع المسائل التي نظر فيها الفريق العامل لأن لجنة الاشتراكات ستجري الاستعراض الشامل لتقرير الفريق العامل في دورتها السادسة والخمسين وسيقدم ذلك الاستعراض إلى الجمعية العامة بنهاية دورتها الخمسين.

٢ - لاحظ أنه لا شك في أن آراء ووصيات الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع، التي تم التوصل إليها عقب استعراضه للمنهجية المستخدمة حالياً لوضع جدول الأنصبة المقررة، ستستخدم كأساس لاتخاذ قرارات يمكن أن تحسن تطبيق مبدأ القدرة على الدفع. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي كان يود أن تتاح للفريق العامل الوقت الكافي لدراسة مقترنات جديدة متصلة بعناصر أخرى غير تلك التي تتكون منها المنهجية الحالية.

٣ - وأضاف أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد الأمم المتحدة تأييدها تماماً. وقد تجلى ذلك التأييد، في المجال المالي، في الوفاء الكامل والفوري وغير المشروط بالالتزامات المالية التي تتحملها تلك الدول. وفي ١٩٩٥، يسهم الاتحاد الأوروبي بنسبة ٣٤,٣٩ في المائة من الميزانية العادلة الكلية للمنظمة. وفي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ سترتفع هذه النسبة المئوية إلى ٣٥,٢٨٢٥ في المائة و ٣٥,٤١ في المائة على التوالي، وهو ما يمثل، إلى حد بعيد، أكبر اشتراك في ميزانية الأمم المتحدة. ولذلك السبب، فإن الاتحاد الأوروبي مهم، بصورة خاصة بكل مناقشة تطرق فيها مشكلة منهجية تحديد الأنصبة المقررة. لاحظ أن جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن ينبع عن نظام يستند إلى قدرة الدول الأعضاء على الدفع، يطبق وفقاً لمعايير الإنفاق والموضوعية والاتساق. وأكد أن من الهام إلى أقصى حد أن تتخذ القرارات ذات الصلة بتوافق الآراء مثلاً حدث بخصوص الجدول الحالي.

٤ - وأردف قائلاً إن جدول الأنصبة المقررة، رغم أنه يضع في الاعتبار الثروة النسبية لمختلف الدول، ينبغي ألا يعتبر بأي صورة من الصور إجراء لإعادة توزيع الدخل فيما بين الدول، وأن ينظر إليه بالأحرى بوصفه نظاماً لتقاسم المسؤولية في إطار المحفل الدولي الذي تشكله الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي لطريقة تحديد الأنصبة أن تكون ثابتة ومستندة إلى بيانات موثوقة وجليلة وقابلة للمقارنة وأن تتعكس فيها

الأوضاع الحقيقية بأقصى دقة مستطاعة، وأن يتم تجنب التسويات المتكررة التي أصبحت تشكل ممارسة عادلة في السنوات القليلة الأخيرة وكذلك الميل في بعض الحالات إلى محاولة تعديل بعض العناصر بغية تحقيق أو إبقاء امتيازات غير مبررة لبعض الدول على حساب دول أخرى.

٥ - ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن العنصر الأساسي لقياس القدرة على الدفع هو الدخل السنوي لكل دولة إذ أنه يشكل الإعراب الأمثل عما يكون، على النحو المذكور في الفقرة ٤٩ من تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تغيير مبدأ القدرة على الدفع، الناتج القومي الإجمالي وذلك نظراً لكونه متاحاً وبسيطاً وقابلًا للمقارنة. ولاحظ في هذا الخصوص أن الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد استخدام ذلك العامل المتغير لقياس القدرة على الدفع، يشير أيضًا إلى أن النتائج المتوصّل إليها باستخدام طريقة القياس تلك لم تظهر أي فارق يذكر بالنسبة لمعظم البلدان. وأشار إلى أن تطبيق ذلك العامل المتغير يؤدي إلى نتائج سلبية طفيفة بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي ككل.

٦ - وبخصوص فترة الأساس، أيد الاتحاد الأوروبي الأخذ بأساس احصائي قصير المدة إذ يرى أن الفترة القصيرة تسمح بتحقيق ارتباط أفضل بين القدرة الحالية على الدفع والنصيب المقرر على كل دولة عضو. ويمكن تحديد ذلك المعيار العام بغية تفادي التغيرات المفاجئة وعدم الاستقرار في اشتراكات بعض الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات الواردة في الفقرة ٧٦ من تقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص.

٧ - وبخصوص مخطط الحدود، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الـ ٥٠ في المائة المتبقية من ذلك العنصر، التي تشوّه القدرة الحقيقية على الدفع، ينبغي إزالتها عملاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وبخصوص توافق عملية حساب الجدول، يوافق الاتحاد الأوروبي على الرأي الوارد في الفقرة ٧٧ من تقرير الفريق العامل فيما يتعلق بالاستكمال السنوي لجدول الأنصبة المقررة لأغراض الإعلام.

٨ - وفيما يتعلق بأسعار الصرف لتحويل العملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة، قال إن الاتحاد الأوروبي يكرر الإعراب عن تأييده للتوصية الفريق العامل بشأن استخدام أسعار السوق لصرف العملات ويواافق على مقترن لجنة الاشتراكات بدراسة المعايير المناسبة للاستعاضة عن أسعار الصرف تلك حين يؤدي استخدامها إلى تقلبات أو تشويهات مفرطة في اشتراكات بعض الدول الأعضاء. وفي هذا الخصوص، يوافق الاتحاد الأوروبي على الاقتراحات الواردة في الفقرة ٩٧ من تقرير الفريق العامل فيما يتعلق باستصواب بذلك جهود لتحسين جمع البيانات المتعلقة بتعادل القدرة الشرائية ومواصلة دراسة منهجية ونظرية تعادل القدرة الشرائية.

٩ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي التوصية الواردة في الفقرة ١١٤ من تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي، التي أيدتها لجنة الاشتراكات في الفقرة ٣٨ من تقريرها، فيما يتعلق بتقريب الأرقام واستخدام أكثر من كسرتين عشربيين لدى تقرير اشتراكات الدول الأعضاء وتحديد ها كمياً. وهناك عناصر هامة أخرى في المنهجية الحالية، مثل التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد أو تسوية عبء الدين الخارجي، والحدّين

الأقصى والأدنى، وهي عناصر لم ترد بشأنها مقتراحات عملية في تقرير لجنة الاشتراكات. ولاحظ أن الفريق العامل أيضاً، لم يحلل الحدّين الأقصى والأدنى إذ لاحظ أن الجمعية العامة قررت اتخاذ تلك الحدود كعناصر للمنهجية، لأغراض تحديد الجدول، على أساس غير تقنية.

١٠ - وفيما يتعلق بالتسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد، قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد رأي الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بأنه ينبغيمواصلة تطبيقها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، كما ذكر من قبل، يرى أنه ينبغي استعراض وخفض المعامل المستخدم لأغراض التسوية لأنه يشكل عنصر التشویه الرئيسي في المنهجية الحالية لجدول الأننصبة، أو كحل بديل، الاستعاضة عنه بنظام جديد يحول دون أن يؤدي هذا الإعفاء إلى تفاوتات تتجاوز حداً معيناً بين النصيب المقرر على كل دولة عضو وحصتها من الدخل العالمي.

١١ - وفيما يتعلق بتسوية عبء الدين، قال إن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم تمكّن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص من التوصل إلى موقف مشترك بخصوص الطريقة التي يجب أن يتم بها تناول جاپن المنهجية هذا، وهو يشاطر الآراء التي أعرب عنها بعض الأعضاء في الفريق العامل وفي لجنة الاشتراكات. وإذا قبل استخدام الناتج القومي الإجمالي لقياس قدرة كل دولة عضو على الدفع، ستنتهي الحاجة إلى هذه التسوية إذ أن الناتج القومي الإجمالي يضع في الحسبان مدفوعات خدمة الدين. وفضلاً عن ذلك ينبغي الإشارة، مثلما فعل الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص في تقريره، إلى أن الإجراءات الحالية لتطبيق تلك التسوية تنطوي على أوجه قصور إذ أن التسوية تُحسب على أساس معدل محدد مسبقاً لتسديد الديون دون اعتبار للمبالغ المسددة فعلاً.

١٢ - وفيما يتعلق بالمعدل الأدنى، لاحظ أن لجنة الاشتراكات أفرت في تقريرها بأن التشوّهات المترتبة على المعدل الأدنى الحالي في قدرة بلدان أعضاء عديدة على الدفع، يمكن تداركها جزئياً بخفض الحد الأدنى. ويوافق الاتحاد الأوروبي لجنة الاشتراكات في هذا الصدد. وأوضح أن موقف الاتحاد بخصوص عنصر المنهجية هذا هو أنه ينبغي النظر فيه بعناية بغية خفضه أو إلغائه مع مراعاة مبدأ تساوي جميع الدول الأعضاء في السيادة.

١٣ - وفيما يتعلق بالحد الأقصى، قال إنه بالرغم من أن أيّاً من لجنة الاشتراكات والفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لم يطرق هذه المسألة، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن الحد الأقصى يمثل عامل التشوّه الثاني من حيث الأهمية. ومع ذلك فهو يعتبر أن من المناسب تأكيد المبدأ القائل بأن المنظمة ينبغي أن لا تعول بصورة مفرطة على دولة عضو واحدة وأنه ينبغي بالتالي التقيد بالحد الأقصى أو إبقاءه في مستوى الحال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي إبراز أن الإبقاء على الحد الأقصى يعني ضررنا زيادة قدرها ٢٧٥٠ نقطة في اشتراكات أعضائه، وهو ما يمثل نسبة ٥٠ في المائة من الأثر التشوّيحي لذلك العنصر.

١٤ - وأخيراً، كرر الإعراب عن استعداد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتعاون في السعي إلى إيجاد حل للمشاكل المالية، بما في ذلك إدخال تحسينات على منهجية جدول الأننصبة المقررة للميزانية العادية لكي تتعكس فيها على نحو أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وأضاف أن تلك المناقشة يمكن

أن تُجرى في إطار الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة أو في اللجنة الخامسة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الأساسي، نظراً لـالنecessité (الضرورة) التي تعاني منها المنظمة، ألا يغيب عن الأذهان أن أي إصلاح لجدول الأننصبة المقررة للميزانية العادلة ستترتب عليه آثار هامة بالنسبة لجدول الأننصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. وهو يود أيضاً الإشارة إلى أنه ينبغي، في ضوء الحالة المالية الراهنة، أن يشمل أي قرار متعدد بخصوص المادة ١٩ من الميثاق التزاماً بتقديم خطة للدفع وبتنفيذ تلك الخطة.

١٥ - السيد غولوفاتي (الاتحاد الروسي): قال إنه يشاطر القلق العميق إزاء الحالة المالية للأمم المتحدة الذي أعرب عنه بوجه خاص الأمين العام في البيان الذي أدلى به حديثاً أمام اللجنة الخامسة حين عرض مقتراحات ميزانيته لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وأكد أنه ينبغي لجميع الأطراف بذل كل جهد ممكن لتدارك الحالة التي نشأت قبل الاحتفال السنوي الخمسين بإنشاء الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتمويل المنظمة.

١٦ - ولسوء الحظ، فإن الضغوط المالية التي تعاني منها المنظمة حالياً بلغت درجة من الحدة لا تسمح بمقارنتها بفترات صعبة سابقة كانت قد أصبحت تشكل، إلى حد ما، معيار الحياة العادلة للأمم المتحدة. ومن الضروري وبالتالي تعبئة جميع الدول دون تأخير في إطار جهد مشترك لإزالة مجموعة كاملة من المشاكل التي هي أساس الأزمة المالية.

١٧ - ويعتبر الاتحاد الروسي أن السبب الجذري للمشكلة هو الآلية غير العادلة لقسمة مصروفات أنشطة الأمم المتحدة على الدول الأعضاء، ولا سيما مصروفات عمليات حفظ السلام التي تكاد ميزانيتها الكلية تبلغ ثلثاً مرات حجم الميزانية العادلة للمنظمة. ولاحظ أن الحاجة لتحسين جدول الأننصبة المقررة للميزانية العادلة قد تم الإقرار بها منذ وقت طويل. وقد تقدمت لجنة الاشتراكات بمقترحات محددة لهذا الغرض، وتبلورت بعض الآراء في إطار الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة وناقشت اللجنة الخامسة خيارات مختلفة. وأضاف أن الوقت حان فيما يبدو لاتخاذ إجراءات محددة استناداً إلى العمل الذي تم إنجازه وإلى التوصيات القائمة.

١٨ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي للنتائج المبنية في تقرير لجنة الاشتراكات لتحسين منهجهية الأننصبة المقررة لاشتراكات الدول الأعضاء. وأضاف أن مبدأ القدرة على الدفع يشكل حجر الزاوية لآلية القسمة وأنه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأننصبة، على نحو ما أكدته تكراراً الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، استرعى الانتباه إلى العمل القيمي الذي أنسجه الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تعريف مبدأ القدرة على الدفع، وللاحظ أن تقرير الفريق يتضمن عدداً من الآراء ووجهات النظر التي يمكن أن تساعد على إحراز تقدم حقيقي عوضاً عن التقدم النظري في تحسين جدول الأننصبة، والإسهام إلى حد بعيد من خلال ذلك في حل المشاكل المالية الراهنة للأمم المتحدة.

١٩ - ويرى الاتحاد الروسي أن هناك حاجة لبعض التغييرات المعينة. أولاً، ينبغي الأخذ بفترة أساس مدتها ثلاث سنوات، أو بالأحرى استئناف الأخذ بتلك الفترة. وهو يوافق على الرأي الذي أعرب عنه الفريق

العامل الحكومي الدولي المخصص في تقريره بأن تغيير فترة الأساس من ثلاثة سنوات إلى سبع ثم عشر سنوات وفي نهاية الأمر إلى سبع سنوات ونصف أدى إلى وجود بعض أوجه الشذوذ في جدول الأنصبة. وبما أن فترة جدول الأنصبة ظلت ثلاثة سنوات، يبدو من المناسب استخدام فترة أساس مدتها ثلاثة سنوات أيضا. ثانيا، من شأن هذا التغيير أن يؤثر في استخدام مؤشرات الناتج الوطني الإجمالي لتحديد قدرة الدول على الدفع، مما يتسبب في تبسيط الإجراء إلى حد بعيد، على النحو الملاحظ في الفقرة ١٤ من تقرير لجنة الاشتراكات. ثالثا، ينبغي النظر في مدى استصواب استخدام أسعار الصرف السوقية الرسمية. وأخيرا، هناك حاجة ملحة لإلغاء مخطط الحدود تدريجيا. ومثلما لوحظ في تقرير لجنة الاشتراكات، يمثل مخطط الحدود العنصر الأكثر تسببا في التشوّهات في الجدول المنطبق حاليا.

٢٠ - وأعرب عن اعتقاد الاتحاد الروسي بأن تحسين منهجية تحديد الأنصبة وقسمة مصروفات الأمم المتحدة على الدول الأعضاء يكتسي أهمية حيوية في طرق مسألة الحالة المالية للمنظمة. بيد أنه لاحظ أن وفده لا يسعى إلى تحقيق أهداف مرتبطة بإطار زمني حين يدعو إلى كفالة اتساق منهجية تقرير الأنصبة في أقرب وقت ممكن. ويرى الاتحاد الروسي أن العامل الأساسي هو قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وهو مبدأ سيتقيّد به بصرامة في إطار سياساته بشأن هذه المسألة.

٢١ - وأضاف أنه من المفهوم، مع ذلك، أن وجود المنظمة واحتفالها الفعال مرهونان تماما، على الصعيد العملي، بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ولا يلاحظ أن الاتحاد الروسي يتقيّد على نحو صارم بخطته المتعلقة بدفع اشتراكاته المتأخرة للأمم المتحدة. وأكد على أن بلده دفع بالكامل الاشتراكات السنوية المقررة له بخصوص الميزانية العادلة في السنوات الثلاث الأخيرة، بما فيها سنة ١٩٩٥. وفي السنتين الأخيرتين، تجاوزت المبالغ التي سددتها للأمم المتحدة الاشتراكات المقررة له عن تلك الفترة. ويعني ذلك أن متأخرات الاتحاد الروسي أصبحت الآن في تضليل. وفضلا عن ذلك، فعملا بأوامر رئيس الاتحاد الروسي، يكاد وضع جدول زمني لتصفية المتأخرات يبلغ طور الإكمال. ومن الممكن جدا أن يتم في وقت غير بعيد إبلاغ الجمعية العامة بالنتائج المحددة لذلك العمل.

٢٢ - وأشار إلى أن الاتحاد الروسي دفع بالفعل ما يربو على ٨٠ مليون دولار للميزانية العادلة و عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، حين كانت حالة السيولة النقدية في المنظمة خطيرة إلى أقصى حد، وذلك رغم الصعوبات المالية المعروفة جيدا التي يعاني منها.

٢٣ - وأضاف أنه لا يسع الاتحاد الروسي إلا أن يشعر بالقلق إزاء الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة لأنّه يولي أهمية خاصة لسير عمل المنظمة بفعالية، وهو ما يكون مستحيلا بدون دعم مادي كاف من الدول الأعضاء فيها. ونظرًا لكون ولاية الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة قد تم تمديدها لفترة سنة على الأقل فإنه يكون من المناسب أن تعجل تلك الهيئة بإعداد توصيات محددة. ومن شأن تضليل تلك التوصيات مع العمل الذي أنجزته بالفعل لجنة الاشتراكات أن يسمح بتقديم مقترنات محددة إلى الجمعية العامة في وقت قريب بخصوص إصلاح نظام قسمة مصروفات الأمم المتحدة على الدول الأعضاء فيها. وهو يشارط، في هذا الصدد، الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم

المتحدة في الفقرة ١٥٨ من التقرير عن أعمال المنظمة ومفاده أن "هدف الفريق العامل ... يتمثل في تحقيق تغييرات بناءة وإيجابية لكي يتاح للمنظمة أساس مالي متين لم تتمكن تسعى إليه منذ أمد بعيد". وأكد أن الاتحاد الروسي، مستعد، من جهته، للتعاون بصورة شاملة مع الوفود الأخرى لتحقيق ذلك الغرض.

٤ - السيد كونور (وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم): قال إن عدداً من الدول الأعضاء دفعت اشتراكات لعمليات حفظ السلام والميزانية العادلة، منذ أن تناول الكلمة في المرة الأخيرة أمام اللجنة الخامسة في ١٢ أيلول/سبتمبر. وأضاف أن المدفوعات المتلقاة لم تزد على كونها خفّضت حجم المبلغ المستحق للمنظمة. وفي البضعة أسابيع الأخيرة دفعت ٣٠ دولة عضو تقريراً اشتراكات للميزانية العادلة، بما في ذلك ٢٥ مليون دولار من البرازيل و ٢١ مليون دولار من الاتحاد الروسي. ونتيجة لذلك سيكون مستوى الاقتراض من عمليات حفظ السلام لتغطية نفقات الميزانية العادلة حتى نهاية السنة أدنى بقليل مما تم توقعه. بيد أن المبلغ الذي سيتعين اقتراضه من عمليات حفظ السلام سيستمر في الارتفاع ليبلغ زهاء ٢٠٠ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ما لم يتم تلقي قدر هام من الاشتراكات للميزانية العادلة.

٥ - وبخصوص عمليات حفظ السلام، ذكر أنه تم تلقي مدفوعات متأخرة تجاوزت تنبؤات ١٢ أيلول/سبتمبر، منها ٦١ مليون دولار من الاتحاد الروسي، و ٢٦ مليون دولار من الولايات المتحدة، و ١٢ مليون دولار من البرازيل. وسدلت الولايات المتحدة أيضاً القسط المتبقى من المبالغ المقررة عليها قبل ذلك بسنة. وقد تم توقع هذا الدفع الأخير حين جرى إعداد تنبؤ ١٢ أيلول/سبتمبر.

٦ - ونظرًا لهذه المدفوعات ولتناقص الحاجة إلى مزيد من القروض لتمويل الميزانية العادلة في الطور الحالي، قرر الأمين العام تسديد مبلغ متواضع تأخر دفعه طويلاً قدره ١٥٠ مليون دولار للبلدان المساهمة بقوات. وأضاف أن الأمين العام يعتقد أن هذا التسديد سيساعد الدول الأعضاء التي تعاني من أشد الصعوبات نتيجة لتعليق الدفع في أيار/مايو. ورغم هذه المدفوعات، ستظل الأمم المتحدة مدينة للدول المساهمة بقوات بزهاء ٩٠٠ مليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر وبزهاء ١,١ مليار دولار بنهاية السنة.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/50/32)، A/50/288، A/50/263، Add.1، A/50/404

٧ - السيد بيرينباوم (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته، إذ لم تتمكن منذ أمد بعيد تشعر بالقلق لكون عقد المؤتمرات والاجتماعات وانتاج الوثائق في الأمم المتحدة قد أصبحا يشكلان هدفاً في حد ذاتهما، تولي اهتماماً خاصاً لكافلة الافتتاح بخدمات المؤتمرات والوثائق بأقصى قدر من النجاعة ومن فعالية التكلفة. وأضاف أن الأزمة الحالية، التي أسمتها الأمانة العامة مراراً "أزمة مقدّرة" يمكن أن توصف على أفضل وجه بأنها أزمة طلب ناجمة عن طلب متواصل ومتزايد باستمرار للمزيد من الاجتماعات والتقارير بتكلفة كبيرة وفائدة قليلة للمنظمة والدول الأعضاء فيها.

٨ - وأضاف أن عدد الجلسات المعقدة في إطار جدول فترة السنين سيناهز ٧٢٩٠ جلسة بنهاية عام ١٩٩٥، أي بزيادة ١٥٠ جلسة على ما كان متوقعاً حين تم تحطيط جدول الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤. وتتوقع

الأمانة العامة أن تكون قد أنفقت، في أثناء الفترة ذاتها، ٢٩٥ مليون دولار على إعداد الوثائق في نيويورك وجنيف وهو مبلغ أعلى بكثير من المبلغ المنفق في فترة السنتين السابقة. وأضاف أن هذا التزايد الانفجاري في الطلب على خدمات المؤتمرات يفرض على الأمم المتحدة أن تستخدم مواردها بأقصى فعالية. والأهم من ذلك هو أن الدول الأعضاء يجب أن تعمل جادة على إعادة النظر في طلبها لهذه الموارد.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب الولايات المتحدة بجهود الأمانة العامة الرامية إلى تبسيط خدمات المؤتمرات وخاصة إلى استخدام التطبيقات التكنولوجية من أجل تحسين الفعالية. بيد أنه لاحظ أن المشكلة تتجاوز مجرد الاستخدام الفعال للموارد. إن الاستخدام الناقص يمكن أن يعني، أو لا يعني أن الهيئة المعنية لم تعد ذات أهمية؛ وينبغي دراسة هذه المسألة عن كثب. وبخصوص تحديد الأولويات لعمل الأمم المتحدة، قال إنه ينبغي بذلك كل الجهود لتعيين الهيئات التي أصبحت متقدمة أو لم تعد ذات فائدة. وأكد أن الحل لا يمكن في عقد مزيد من الاجتماعات واستعمال مزيد من الأوراق بل في العمل بجدية لإعادة النظر في الحاجة لهذه الخدمات. وقال إنه ينبغي أن يطلب من كل هيئة فرعية للأمم المتحدة أن تستعرض ولايتها لكي تقرر ما إذا كانت لم تزل هامة بالنسبة لعمل المنظمة، وذلك فضلاً عن استعراض طلباتها لموارد المؤتمرات.

٣٠ - وأكد أن نمط استهلاك التقارير والوثائق الأخرى مسألة لم تقع تحت طائلة الاستعراض طيلة سنوات عديدة. وأعلن أن وفده سوف يتقدم بمقترنات عملية متصلة بالطلبات ذات الطابع المسؤول لتقارير الأمانة العامة، وذلك في أثناء مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

٣١ - وقال إن الجهد الذي يبذلها حالياً المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترشيد عمله مشجعة بالنسبة لوفده، وأنه يؤيد توسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل المنظمة بأسرها، إذ يمكن أن يكون لها تأثير كبير على موافمة الطلب لخدمات المؤتمرات مع الاحتياجات الحقيقية للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وأكد أن ذلك سوف يسمح بتحسين الخدمات وخفض التكلفة.

٣٢ - وبخصوص معدلات انتفاع هيئات الأمم المتحدة بخدمات المؤتمرات، قال إن وفده يؤيد تماماً التوصيات الداعية إلى مواصلة التشاور مع الرؤساء وأعضاء المكاتب للجان التي يقل معدل انتفاعها بالخدمات عن ٨٠ في المائة، ويتعلّق إلى صدور تقرير عن التدابير المتّخذة لتحقيق مزيد من الفعالية. فضلاً عن ذلك، ينبغي لمكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم أن ينظر في إيجاد وسائل للاجتماع بما يتبقى من الوقت المخصص لجلسات ترفع في وقت مبكر من أجل التنظيم لعقد جلسات لا يتوقع أن تدوم ثلاثة ساعات كاملة.

٣٣ - وأضاف أن عدم وجود نظام دقيق لحساب تكلفة خدمات المؤتمرات، وخاصة خدمات الترجمة التحريرية، يمثل مشكلة مستمرة تجعل من تحليل الفائدة مقارنة بالتكلفة، فيما يتعلق بالانتفاع بالموارد القائمة للأمم المتحدة، عملية صعبة إلى أقصى حد. وسيكون وبالتالي من المستحبوب جداً، أن يقوم مكتب خدمات المؤتمرات ومكتب تحطيط البرامج والميزانية والحسابات، في أقرب وقت ممكن، باستنباط نظام

لحساب التكلفة يسمح بإجراء قياس دقيق لمدى الانتفاع بموارد الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يتطلع وفد الولايات المتحدة إلى صدور تقريرين هامين مطلوبين في الفقرتين ٤٦ و ٥٠ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/50/32)، وهما تقريران يمكن أن يكشفا عن حجم تكاليف الانتفاع الناقص بالموارد القائمة والتكاليف المقارنة لطرق مختلفة ل توفير خدمات الترجمة التحريرية. وفي هذا الصدد، استرعى انتباه اللجنة إلى تعليقات مجلس مراجعى الحسابات بشأن مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، الواردة في الوثيقة A/49/5 فيما يتصل بالتعوييل إلى حد كبير على موظفي المساعدة المؤقتة غير المحليين وإجراءات التعاقد بشأن أعمال الترجمة التي لم تؤد إلى مشاركة واسعة النطاق من جانب مترجمين متوفرين فيهم كفاءة عالية. وأضاف أن عملية الطباعة مجال آخر توجد فيه حاجة لتحسين الانتفاع بالموارد، إذ أن مستويات إقلاع الورق أعلى من المعدلات المتوسطة للإقلاع في هذا القطاع الصناعي. وكل ذلك، فإن توصيات اللجنة لا تتناول سوى الجوانب السطحية لمسألة ينبغي دراستها بعمق.

٣٤ - ولاحظ أن تقدما مشجعا قد أحرز في الأخذ بالتطورات التكنولوجية بهدف التقليل من التكاليف؛ وقال إنه ينبغي التوسع في استخدام هذه التكنولوجيا. وأكد، على سبيل المثال، أن استعمال شبكات البيانات لإرسال الوثائق إلى المقر بغية ترجمتها، عوضا عن إيفاد مترجمين إلى أماكن انعقاد المؤتمرات جديرا بالثناء. وأضاف أن وفده يتطلع أيضا إلى الحصول على تقارير مستكملة عن استعمال القرص الضوئي والترجمة بمساعدة الحاسوب.

٣٥ - وبخصوص مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، قال إن وفده يؤيد ما جاء في الفقرة ٦٠ من توصيات لجنة المؤتمرات ويتعطى إلى معرفة تنتائج المشاورات التي ستجري في أثناء الدورة المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص الجهود التي ستبذل من أجل الاستعاضة عن الدورات السنوية بدورات تعقد مرة كل سنتين، وذلك فيما يتعلق بالأقلية من الهيئات الفرعية للمجلس التي ما زالت تجتمع سنويا. وأخيرا، استرعى الانتباه إلى الجهود التي تبذلها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لإيجاد سبل ابتكارية لخفض التكاليف وتحفيض بعض الأعباء المفروضة على مكتب خدمات المؤتمرات. وفي هذا الصدد، سوف يسمح قرار اللجنة الاستعاضة عن المحاضر الحرفية بنصوص حرفية غير مراجعة بتحقيق وفورات قدرها ٢٠٠ دولار عن كل اجتماع. وفي ذلك مثال واضح لإمكانية استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيق وفورات مع الحفاظ على جودة أعمال المنظمة والوفاء باحتياجات الدول الأعضاء، ويأمل وفد الولايات المتحدة أن يواصل موظفو مكتب خدمات المؤتمرات، ذوى الكفاءات العالية، التشاور على هذا النحو مع هيئات الأمم المتحدة بشأن زيادة الفعالية في الانتفاع بالموارد المتاحة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٥٥